



الديمقراطية « : المسيرة الكبرى في غزة تأتي رفضاً للانقسام وسعيًا لإخراج الوضع الفلسطيني من الأزمة العاصفة التي يمر بها



وحيا زيدان الحضور بقوله: ”أحيي حضوركم في هذه المسيرة الحاشدة وأنتم تتحدوا حرارة الطقس لتدافعوا عن حقوقكم الوطنية وترفضوا المفاوضات الثنائية المباشرة وفق الشروط الأمريكية الإسرائيلية. بوركت في شهر رمضان المبارك شهر الرحمة والوحدة، وأنتم من وسط الحصار والدمار تطلقون صرخاتكم المدوية، ليسقط الانقسام المدمر والذي لا يفيد سوى العدو الإسرائيلي، وليسقط دعامو الانقسام وممولوه. ألف تحية لكم وأنتم تسيرون في شوارع غزة تطالبون بحكم في الحياة الكريمة وتهتفون للخبز والعمل وترفضون البطالة والغلاء والضرائب وانقطاع الكهرباء.

ومضى بالقول: تسيرون بالآلاف اليوم ترفعون رايات الوحدة لتؤكدوا أننا لن نكل ولن نمل في النضال ضد الانقسام، وأنصاره من أثرياء اقتصاد التهريب والأفناق والغلاء في غزة والأمراء في السلطة في رام الله، وفي مواصلة الضغط على فتح وعلى حماس للاستجابة الجادة لنداء الوحدة الوطنية.

وقال: من أجل هذا سنستمر بتحركاتنا الشعبية حتى استئناف الحوار الوطني الشامل في القاهرة وعلى أساس الورقة المصرية للتوافق على آليات تنفيذها واستيعاب الملاحظات وخاصة إقرار قانون الانتخابات على أساس التمثيل النسبي الكامل وبناء حكومة وحدة وطنية، وبناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية واستناد الوحدة لإعلان القاهرة ووثيقة التوافق الوطني.

واستطرد قائلاً: إننا نرفض ونستنكر استخدام الانقسام كدرعية لتعميق انتهاك الحريات العامة والحقوق المدنية والديمقراطية للمواطنين في غزة أو الضفة مشدداً على ان الجبهة الديمقراطية ترفض وتندد بالاعتقال السياسي والتعذيب، وتقييد حرية الصحافة والتجمع السلمي والاعتداء على مؤسسات العمل الأهلي وفرض القيود على السفر وتطالب بتوفير جواز السفر للجميع.

وتابع قائلاً إننا ندين وبشدة القمع الذي مارسته الأجهزة الأمنية في رام الله ومنعها انعقاد المؤتمر الوطني للمعارضة وتطالب بحاسبة المسؤولين عن ذلك. كما نطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في غزة والضفة مطالباً الحكومة المقالة في غزة بإلغاء قرار وزير الداخلية بحظر انتساب الموظفين المدنيين ”المستكفين“ للجمعيات العمومية في الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية أو العمل كموظفين أو أعضاء في مجلس إدارتها، ونشدد على ملاحة قرصنة المعلومات من المكاتب والمؤسسات.

وشدد على أن حالة الانقسام أساس كل الوبلات والمصائب والمآسي ولكنها لا تبرر التقصيرات اتجاه تعزيز صمود أبناء غزة في مواجهة تحديات الحصار وعدوان الاحتلال

بمشاركة الآلاف من المتظاهرين نظمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ظهر 28/8/2010، المسيرة الوطنية الكبرى في مدينة غزة تنديداً بالحصار العاصم على قطاع غزة والانقسام المدمر على الساحة الفلسطينية.

وشارك في المسيرة الكبرى التي انطلقت من حديقة البلدية إلى ساحة الجندي المجهول في مدينة غزة الآلاف من أنصار الجبهة الديمقراطية من مختلف أنحاء قطاع غزة والمواطنين الفلسطينيين وممثلين عن قيادات وكوادر الجبهة والقوى والفصائل الوطنية في غزة، وبمشاركة نسائية فاعلة.

ورفع المشاركون في المسيرة التي تأتي رفضاً للانقسام، وسعيًا إلى إخراج الوضع الفلسطيني من الأزمة العاصفة التي يمر بها، ومن أجل فك الحصار وإعادة الأعمار، ودفاعاً عن المصالح الحياتية والعيشية لأبناء الشعب الفلسطيني في جناحي الوطن، وتأكيداً على حق المواطن في الأمن والأمان والحرية والخبز والعمل والتعليم والخدمات الصحية الراقية، ومكافحة البطالة والجوع والغلاء الفاحش واستمرار انقطاع التيار الكهربائي بصورة غير مبررة.

وجددت الجبهة الديمقراطية في كلمة ألقاها السيد صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة موقفها من المفاوضات المباشرة وقال: ”إنني وباسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أؤكد كما أكدنا بالأمم المتحدة يوم الأربعاء الماضي رفضنا الصريح للمفاوضات المباشرة التي ستبدأ في أيلول/سبتمبر القادم لأنها تتم على أسس جائرة دون مرجعية دولية وإطار دولي فاعل وملزم يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود عام 67 وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين وفق القرار 194، ولأنها تتم دون وقف الاستيطان، ونطالب بوقفها لأنها تحمل مخاطر حل سياسي لا يلبى حقوق شعبنا الوطنية. ولأن إسرائيل ستستغلها للتغطية على مواصلة الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس واستمرار حصار غزة. لذلك نقول للطرف الرسمي الفلسطيني أوقفوا المفاوضات المخالفة لموقف الإجماع الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس المركزي.

وأضاف إن أولويتنا هي الدفاع عن الحقوق الوطنية وإحباط مشروع الحل الإسرائيلي الأمريكي، ومدخلها الخروج من كارثة الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس الديمقراطية والمشاركة ومن خلال انتخابات ديمقراطية للرئاسة والمجلسين الوطني والتشريعي وعلى أساس التمثيل النسبي الكامل، وتصحيح آلية صنع القرار في المؤسسات التشريعية الفلسطينية.

وشدد على أن هناك بديل عن المفاوضات بالشروط الجائرة، تقوم على توسيع الاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية، بدولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس وحق العودة، ووضع إسرائيل أمام المسألة والحاسبة والعقوبات على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وبناء جبهة موحدة للمقاومة بكل أشكالها ضد الاحتلال والاستيطان.

د. إبراهيم أبراش

ثمة معارضون للمفاوضات من الاسرائيليين والفلسطينيين. الاسرائيليون ينتصون طويلا لمعارضيهم دون ادنى استعداد لقمعهم. الفلسطينيون يقمعون بعضهم البعض.

ميدل ايست اونلاين

يشعر الكاتب الفلسطيني والعربي عموماً كما يشعر القارئ بالإحراج من كثرة المقارنات بين ما يجري في إسرائيل وما يجري في فلسطين والعالم والعربي حيث تكون الأفضلية دائماً للجانب الإسرائيلي، سواء كانت المقارنة تتعلق بإدارة أمور الدولة والممارسة الديمقراطية أو بالتعليم والتقانة أو بالعلاقة بين الحكومة والأحزاب أو بإدارة أزمة الصراع في المنطقة الخ. واليوم سنلجأ للمقارنة مرة أخرى فيما يتعلق بكيفية إدارة ملف المفاوضات وموضوع الاستيطان ومدخلنا لذلك حدثان مترامنان وقعا يوم 25 من الشهر الجاري ومع أنهما تكررا قبل ذلك كثيراً إلا أن الظرفية التي تمر بها القضية الوطنية تجعل لهما دلالات خطيرة وتستدعي قراءة معمقة لهما:

الأول: أجهزة الأمن الفلسطينية في رام الله تقوم باقتحام قاعة البروتستانت التي كانت معدة لاحتضان ندوة دعت إليه قوى وطنية فلسطينية ومستقلون للإعلان عن رفضهم للعودة للمفاوضات بدون مرجعية وقبل وقف الاستيطان، وللتذكير فإن هذه القوى من داخل بيت الشرعية الفلسطينية وموقفها الذي أرادت التعبير عنه هو نفسه موقف الرئيس أبو مازن عندما أوقف المفاوضات مشترطاً هذين الشرطين قبل العودة لها. وقد حالت هذه الأجهزة وعقد المؤتمر بطريقة مثيرة للسخرية والغضب ولا تليق بأجهزة حكومة يفترض أنها تمثل كل الشعب.

الثاني: مستوطنون في حي سلوان في القدس المحتلة قاموا باقتحام منازل للفلسطينيين وإحراقها والاعتداء على مسجد في ظل صمت الشرطة والجيش الإسرائيلي بل تقديم الدعم غير المباشر لهم، وليست هذه المرة الأولى التي يقوم بها مستوطنون بهكذا اعتداءات سواء في القدس أو في الضفة وفي جميع الحالات يجدوا دعماً من الشرطة والجيش الصهيوني.

لن نعيد تكرار ما هو معروف من تواطؤ الجيش الإسرائيلي مع المستوطنين بل إن كثيراً من الاعتداءات تكون بإيعاز من الحكومة ومن سياسيين بهدف خلق حالة من التوتر يوظفونها على طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين وفي حواراتهم مع الأميركيين والأوروبيين للزعم بأن هناك رأي عام إسرائيلي يرفض وقف الاستيطان ومستعد للدخول في مواجهات دامية. هذا يعني أن السياسيين الإسرائيليين يوظفون مواقف قوى المعارضة الراضة لوقف أو تجميد الاستيطان وممارساتها كورقة لتعزيز مواقفهم التفاوضية الراضة لوقف أو تجميد الاستيطان بل الراضة لجملة نهج السلام، وفي هذا السياق نلاحظ تزايد اعتداءات المستوطنين في الفترة الأخيرة التي يحدث فيها النقاش حول تجميد الاستيطان والعودة لطاولة المفاوضات. لقد بات معروفاً أن الإسرائيليين يختلفون وبعضهم البعض في كثير من القضايا ولكنهم

الإسرائيلي مستطردا نقول بصراحة أن على الحكومة المقالة أن تتحمل مسؤولياتها في معالجة التدهور الحاد في الوضع الاقتصادي وتأمين الخدمات الأساسية والتخفيف من معاناة شعبنا، والحد من اتساع دائرة الفقر والبطالة وتردي الخدمات الصحية والتعليمية.

وطالب حكومة حماس بفرض رقابة على الأسعار لضبطها والحد من ارتفاعها الجنوني، وكذلك خفض الضرائب الباهظة والرسوم التي تفرضها، وتوزيع المساعدات بعدالة على مستحقيها وليس على أساس الولاء ومن خلال لجنة وطنية. كما نشدد على مسؤوليتها إزاء إنهاء مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وتطبيق الاتفاق الموقع مع حكومة السلطة في رام الله بمبادرة الشخصيات المستقلة والقوى. كما طالب حكومة السلطة في رام الله بتثبيت موظفي 2005-2006-2007 كموظفين وليس كبدلات بطالة، وندين قطع رواتب العسكريين والمدرسين والموظفين المدنيين ونطالب بإعادتها، ونشدد على مساواة موظفي غزة بموظفي الضفة، وزيادة المساعدات الاجتماعية وتقديمات بدل البطالة.

وتوجه بتحية الوفاء والتقدير لأسرى الحرية البواسل وفي المقدمة القادة الأسير إبراهيم أبو حجلة وأحمد سعادات ومروان البرغوثي وبسام السعدي وحسن يوسف. كما توجه بتحية الإجلال والإكبار للشهداء الأبطال.

وشوهد خلال التظاهرة الكبرى عشرات الأطفال وهم يرتدون أعلام الجبهة وبقعاتها.....

ما وراء قمع معارضي العودة للمفاوضات في الضفة الفلسطينية

تلفزيونيا بشكل جيد وعلى رأسها أعضاء بمركزية فتح وتنفيذية المنظمة يتلفعون بالكوفية وبكسكيت يحمي بشرتهم الناعمة من حر الشمس، ثم بعد ذلك لم نسمع أو نشاهد ما يدل على وجود مقاومة شعبية.

قد يقول قائل من الصعب تسيير مسيرات كبيرة العدد حتى لا يُستفز جيش الاحتلال والمستوطنون أو يتسلل لهداه المسيرات عناصر معادية للسلطة من حماس وغيرها، ومع أن هذا القول مردود عليه كيف تكون مقاومة شعبية بدون التصادم مع الاحتلال وقطعان المستوطنين؟ وكيف تكون مقاومة شعبية إن لم يُجند فيها كل الشعب؟ ومع ذلك فسندسلم به وسنقبل من المقاومة الشعبية بأضعف الإيمان وهو قول كلمة حق وما تقول به القوى والشخصيات التي كانت تتمتع بتنظيم ندوة رام الله هي كلمة حق - رفض العودة للمفاوضات بدون مرجعية وبدون وقف الاستيطان - ما دام يعبر عن إجماع شعبي بما في ذلك قواعد حركة فتح وقيادات فيها.

لا يمكن تبرير بعض ممارسات الأجهزة الامنية في الضفة ضد من يختلف معها، وبعضهم من داخل منظمة التحرير كالذين دعوا للمؤتمر، بما تمارسه حركة حماس في غزة ضد معارضيهما وخصوصاً من حركة فتح، فحركة حماس تقود حكومة انقلابية وأيديولوجيتها ومشروعها لا يمكن أن يؤسس إلا نظاماً شمولياً لا يقبل الرأي الآخر هذا ناهيك أن لا مراهنة عليها لقيادة الشعب الفلسطيني والمشروع الوطني، فيما يفترض ان النظام القائم في الضفة - حكومة ومنظمة تحرير وحركة فتح - يمثل الشرعية والمشروع الوطني، فلا يجوز أن تكون تصرفات الشرعية ردة فعل على تصرفات غير الشرعية ومن باب المعاملة بالمثل، لا يجوز لحكومة تقول بأنها شرعية أن تمارس ما تمارسه حكومة خرجت عن الشرعية! أيضاً لا يجوز تبرير كل تصرف للأجهزة الأمنية في الضفة بالخوف من سيطرة حماس على الضفة كما جرى في غزة فنحن ندرك كما يدرك غيرنا أن غزة سلمت لحماس وبتواطؤ قيادات كبيرة في فتح والسلطة في إطار مؤامرة كبرى على المشروع الوطني شاركت فيها إسرائيل، وبالتالي لن يتكرر سيناريو غزة في الضفة لإسرائيل تريد الضفة لها وحدها.

لقد أصبحت المفاوضات معركة مصيرية للشعب الفلسطيني ما دامت تدور حول قضايا الوضع النهائي التي ستحدد مصير القضية ولذا يجب إشراك كل الشعب في موضوع المفاوضات ليكون له رأي فيها ولا يجوز أن يبقى المفاوضات الفلسطيني خالداً مخلداً يقود المفاوضات بالفهولة اللفظية منفصلاً عن الشعب وقواه السياسية حتى التي تؤمن بالسلام العادل، وعلى القيادة الفلسطينية أن تعلم إن علاقة الصداقة والمصالح القائمة ما بين الفريق الفلسطينيفاوض والإسرائيليين تضعف من قوة المفاوضات الفلسطيني على طاولة المفاوضات؛ ومن جهة أخرى فإن ما يجري في الضفة يستدعي التساؤل حول مرجعية الأجهزة الأمنية، هل هي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؟ هل هي حركة فتح؟ هل هي الحكومة برئاسة الدكتور فياض؟ هل هو الرئيس أبو مازن؟ أم هناك مرجعية أخرى؟ وهل سلوك الأجهزة الأمنية يخدم نهج السلام الذي يقول به الرئيس أبو مازن أم مضرا به ويخدم سياسات أخرى؟

يتفقون فيما يتعلق بمواجهة الفلسطينيين وفي الموقف من الاستيطان.

في المقابل تمنع أجهزة أمن السلطة مواطنين من مجرد التعبير السلمي عن رأيهم الراض للعودة للمفاوضات بدون ضمانات، يحدث هذا التصرف في وقت يتهيأ فيه المفاوضات الفلسطينيون للدخول بجولة جديدة من المفاوضات، ولا ندري ما هي أوراق القوة التي سيلوح بها المفاوضات الفلسطيني في مواجهة الإسرائيليين وهو مجرد نفسه أهم ورقة وهي وحدة الموقف الفلسطيني حول موضوع الاستيطان؟

الرفض الشعبي للعودة للمفاوضات ورقة قوة للمفاوض الفلسطيني وليس ورقة ضعف كما يعتقد الذين منعوا عقد مؤتمر رام الله. كنا نتوقع من السلطة والمنظمة وحركة فتح قبيل بدء المفاوضات، إن كان لا بد منها وما داموا مضطرين لها بفعل الضغوط الخارجية كما يقولون، أن يحرضوا الشارع الفلسطيني ضد الاستيطان وأن يوعزوا للناس بالخروج بمسيرات ومظاهرات داخل الوطن وخارجه ضد سياسة الاستيطان وضد الضغوط الممارسة على القيادة للعودة لطاولة المفاوضات وأن يوظف المفاوضات الفلسطيني هذا الرفض للقول لتل أبيب وواشنطن والرباعية بأنه يمثل شعباً مجعماً على رفض سياسة الاستيطان، أما أن تقمع أجهزة الأمن المواطنين يقولون لا للاستيطان في الوقت الذي يذهب تنتهايو للمفاوضات مثقلاً بمطالب المستوطنين وتهديداتهم وبمعارضة واسعة لسياسة تجميد الاستيطان، فهذا معناه خسارة المفاوضات الفلسطيني لمعركة المفاوضات قبل أن تبدأ.

نقول هذا ونحن من المؤيدين لاستراتيجية ولشروع السلام الفلسطيني الذي رفعه الراحل ياسر عرفات، نقول هذا ولدينا تحفظات كثيرة على ”المعارضة“ الفلسطينية وسلوكياتها وشطحاتها، نقول هذا ونحن ندرك حاجة أهلنا في الضفة للأمن والاستقرار الخ، ولكن ما تقوم به الأجهزة الامنية هناك يتجاوز أحياناً متطلبات أمن المواطن والوطن ويتجاوز استحقاقات مشروع السلام الفلسطيني بل ويتجاوز ما يقول به الدكتور فياض من بناء مؤسسات الوطن لأن بناء مؤسسات وطن ما زال تحت الاحتلال يحتاج لما هو أكثر من راتب ووصف شارع هنا وبناء مدرسة هناك فهذا أمور لم تتوقف يوماً منذ مجيء السلطة بل وقبل مجيئها، بناء الوطن يحتاج لحرية الرأي والتعبير ويحتاج لثقافة ممانعة ومواجهة ويحتاج لجبهة وطنية موحدة في مواجهة الاستيطان والمستوطنين واستفزازات جيش الاحتلال.

لقد رفعت السلطة وحركة فتح شعار المقاومة الشعبية وذلك رداً على القائلين بأن السلطة تخلت عن المقاومة وتطارد المقاومين، وقد استحسنا خيار المقاومة الشعبية تجنباً لحالات إنفلات حدثت في غزة وفي الضفة تحت شعار الجهاد والمقاومة المسلحة وقدسية السلاح الخ. لأن المقاومة الشعبية تعني توظيف قوة الجماهير لمواجهة المستوطنين وجيش الاحتلال الذي يسرح ويمرح في كل ربوع الضفة، كنا نتوقع خروج الجماهير بعشرات إن لم يكن بمئات الآلاف بمسيرات عند نقاط الاستيطان وحواجز الجيش وجدار الفصل العنصري، ولكن للأسف لم نر من هذه المقاومة الشعبية إلا مسيراتاً أو ثلاثة بعشرات الأشخاص، مسيرات مبرمجة وبأماكن محددة ومغطاة